فهلوة الكلام.. بالمباشر

قيس قاسم العجرش

للمرّة العاشرة أكتب عن فخ اللغة ومتاهتها التي تبدو فاعلة للغاية ومربحة للذي يجيد استخدامها من اجل الخداع.
أول من أدرك هذا المنجم من وسائل الالتفاف هم الحكّام الذين مرّوا على العراق.
وليست مفارقة نعيشها اليوم أن هؤلاء الحاضرين من أولئك الغائبين "وملئكتهم حاضرة" كما يقول العراقي.
تكرار استخدام ذات الخدعة اللغوية هو ليس من قبيل الحركة الدورية للتاريخ وإنما لأن كل جيل جديد من الحكام سرعان ما يكتشف بسهولة كم كانت عظيمة حيلة الأجداد (الحكام طبعا) باستخدام اللغة فخاً سهل النصب.
وعلى كثرة ما تم استهلاكه من ألاعيب كلامية فقد أصبحت أخبار"السادة اللواعيب مادة جاهزة للتندر والسخرية بين زملائنا الصحفيين وأيضا للاستهلاك في ساعات وصفحات البث للأسف، لم يحدث أن مرّ علينا يوم دون أن نصطدم بنكتة جديدة يستولدها مخيال "الفهلوة" لدى السياسيين.
قبل أيام مر خبر من هذا النوع يتحدث عن بدء وزارة العدل ممارسة عملية إدارية فذة تسمى"إطلاق السراح المباشر" للمعتقلين، ولنتذكر هنا أن بعضهم معتقل منذ سنوات.
طبعا نحن سمعنا عن "الصرف" المباشر أو "التنفيذ" المباشر أو "النقل" المباشر أما هذه فلم نسمع بها من قبل، وبناء على الخبر فإن إطلاق السراح للمعتقل الذي تثبت براءته سيكون "مباشراً"، يعني مثل النقل الحي لمباريات كأس أمم أوروبا على ما أظن.
لكن إن كان هناك من يحتال على الحقيقة عبر اللغة فواجبنا أن نذكّره هنا بأنها فخ يمكن أن يسقط صاحبه فيه بكل سهولة.
لقد دأبت الأجهزة الحكومية منذ أن صار لدينا إعلام غير مسيطر عليه على أن تغرق سوق الأخبار بالغث والسمين، بالمعنى واللامعنى، كومة أرقام تخص المنجزات محسوبة بالسنتيمتر المربع، مثلاً، وهي سياسة أفلحت لحد الآن في صرف نظر المواطن باتجاه"دوخة" مقصودة كي يسأم ويعتنق العدمية واللاجدوى واليأس حين يحاسب الجهاز الحكومي.
نظرية سهلة جدا في الشرح والتطبيق.
لكن بالعودة إلى النموذج "المباشر"، ليفهم من سمى هذه العملية بهذه التسمية أن هناك من يترصد لفهلوته الكلامية، نسأل هل كانت الأجهزة الحكومية كل هذه المدة تبحث عن دليل "براءة" المعتقل في حين هو يقضي الساعات والأيام والشهور والسنين بعيدا عن أسرته؟ أليس من المفروض أنها تفعل العكس أو أن لديها بيدها ما يرتقي إلى الدليل قبل إلقاء القبض أصلا على صاحب الحظ العاثر.
وهل ضاقت السبل القانونية للإفراج عن المتهم الذي لم تثبت إدانته أي أن براءته هي الثابتة، هل ضاقت حتى احتاجت وزارة العدل لهذا الإجراء "المباشر".
ونسأل أيضاً، قبل أن تشرع الوزارة بالمباشر، كم كان على المعتقل (البريء أكيداً) أن يمضي في السجن قبل أن يفرج عنه بصورة "غير مباشرة" يعني عكس الإجراء "المباشر" الذي تتحدث عنه الوزارة والقضاء.
لنتصور مدى (براءة) هذا المتهم الذي قضى سنوات في السجن قبل أن يقال له: نعتذر وتفضل أنت حر .. لم نجد ما يدينك.
وفق هذا نطالبه أن يحترم القانون وأن يلتزم جانب الوداعة والتسالم حين يتعامل مع دولة القانون التي ألقت به في السجن دون أن تتمكن من إدانته ولسنوات!!
ألم يصرف الجهاز الحكومي سنوات وهو يبحث عن دليل يدين المتهم (المفرج عنه لعدم كفاية الأدلة) فلم يجد وبالتالي أضطر للإفراج عنه، ومن هو المتهم بخرق القانون في هذه الحالة؟
هذا سؤال "مباشر" فهل سنجد إجابة "مباشرة" له؟

السياسة والاقتصاد.. من يقود من؟

سليمة قاسم

قمة بغداد لم تفعل قرارات التكامل الاقتصادي العربي

تعاني العديد من الدول النامية، ومنها العربية على وجه الخصوص، من تذبذب اقتصادها الوطني وعدم استقراره، وبلوغه مرحلة الانهيار أحيانا. ولعل أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك، هو طبيعة الأنظمة الحاكمة فيها التي تتبنى نهجا سياسيا يجعل من الاقتصاد تابعا له، يتحكم فيه ويكون أساسا في توجهاته. عكس الدول المتقدمة التي تضع اقتصادها في المقدمة وتعطيه الأولوية في تشكيل سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء، حسب المبدأ الذي يقول" السياسة عربة يجرها الاقتصاد".
فالاقتصاد يؤثر في عملية صنع القرار السياسي، كما أن الكثير من الأفكار والنظريات الفلسفية تحمل في طياتها السياسة والاقتصاد معا، لوجود علاقة تفاعلية متبادلة بينهما، فالماركسية مثلا كانت مجموعة نظريات اقتصادية في الأساس لكنها تحولت الى سياسة تبنتها الكثير من الدول وفي فترات مختلفة من التاريخ.
وقد فشلت الجامعة العربية منذ تشكيلها عام ١٩٤٥، في إقامة تكامل اقتصادي بين الدول المنضوية تحت لوائها رغم وجود عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية تشجع مثل هذا التكامل. وقد جرت محاولات عدة اتخذت صيغا مختلفة لبناء منظومة من التعاون الاقتصادي تمثلت في عقد الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة، إلا أنها ظلت حبرا على ورق، وظهرت بدلا منها تنظيمات إقليمية منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي مثل مجلس التعاون الخليجي الذي ضم دول الخليج العربي، ومجلس التعاون العربي الذي ضم دول المشرق العربي، وأخيراً اتحاد المغرب العربي الذي ضم الدول العربية في قارة إفريقيا.
إن فشل الجامعة العربية في إقامة تكامل اقتصادي يعكسه غياب الإرادة السياسية لدى معظم أنظمتها الحاكمة. رغم امتلاكها كل المقومات المطلوبة من ثروات هائلة وموارد طبيعية وأيدٍ عاملة وطرق نقل وأسواق .
وعلى الرغم من أن القمة العربية الأخيرة التي عقدت في بغداد، افتتحت أعمالها بعقد اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب، الا انه لم يتم تفعيل أي من القرارات التي تم اتخاذها مثل توحيد الأنظمة التجارية وفتح الأسواق الحرة وتحرير الصادرات من الرسوم الجمركية، وتفعيل الاستثمارات العربية، من اجل تحقيق تكامل اقتصادي، تحتاجه الدول العربية وبشدة، مع استمرار تناقص موارد البيئة والحاجة المستمرة إليها لإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها.
لكن دول القارة الأوربية استطاعت تحقيق مثل هذا التكامل، بتأسيسها الاتحاد الأوربي كبديل عن السوق الأوربية المشتركة لامتلاكها نفس العوامل التي تمتلكها الدول العربية ، فالعامل الجغرافي يتمثل في وقوعها في قارة واحدة، تنتهج حكوماتها نظاما اقتصادا رأسماليا، وهو اليوم يمثل أول قوة تجارية في العالم من حيث حجم المبادلات التجارية في العالم، وثاني قوة صناعية وفلاحية في العالم، وتم إصدار عملة جديدة هي اليورو منذ عام ٢٠٠٢ لتجاوز سلبيات وآثار اختلاف قيمة العملة بين الدول الأوربية.
تكمن أهمية الاقتصاد في قدرة الدول المتقدمة اقتصاديا على فرض تطبيق السياسات التي تتبناها على دول الجوار ومحيطها الإقليمي، ودليل على ذلك الولايات المتحدة، التي تمارس نفوذا سياسيا وعسكريا متناميا في معظم دول العالم تقريبا، بفضل اقتصادها الوطني. فهي من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتستضيف مدينة نيويورك مقر الأمم المتحدة، فضلا عن كونها عضوا في مجموعة الثماني ومجموعة العشرين الصناعية، وهي من مؤسسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتعد من اكبر الدول المانحة، التي تقدم مساعدات سخية لعدد كبير من دول العالم، وهي تحتفظ بمراكز قيادات إقليمية وقواعد عسكرية في معظم دول العالم، وتتراوح درجة نفوذها وفقا للأدوار التي تلعبها، مثل دور الوساطة في الشرق الأوسط وآسيا، أو دور قيادي في الحرب على الإرهاب بفضل شراكة قوية مع الحلفاء ولعب دور اكبر في صنع القرار العالمي، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي.
وعلى غرار الولايات المتحدة فقد استغلت بعض الأنظمة العربية قوة اقتصادها للتدخل في شؤون دول المنطقة، مثل قطر التي حققت نموا اقتصاديا كبيرا خلال الربع الثاني من القرن الماضي، بفضل الاستثمارات الهائلة التي تضعها الحكومة على اجندتها خلال السنوات الأخيرة واستغلال ثروات البلاد بتطوير مشروعات البنية التحتية في البلد وتعزيز نهضة شاملة في البلاد، هذا التفوق الاقتصادي أتاح لها أن تلعب دور اللاعب الأقوى في محيطها الإقليمي، عن طريق صرف أموال طائلة للحصول على ولاءات سياسية، فتكرر ذكر اسمها على مستوى الأحداث الجارية في سوريا ومجلس الأمن وأثناء الثورة الليبية ومواجهات حلف الناتو مع قوات معمر القذافي.
أما في العراق فقد تم إخضاع المؤسسات الاقتصادية إلى المنظومة السياسية فيه، التي تعاني من أزمات متلاحقة، أسهمت بمجموعها في اعاقة دوران عجلة الاقتصاد، وتسببت في تعطيل تشريع الكثير من القوانين المهمة، مثل قانون النفط والغاز وقانون حماية المستهلك، وتأجيل تطبيق قوانين أخرى تم تشريعها، مثل قانون التعرفة الكمركية، وما نتج عن ذلك في خلق حالة من الفوضى والارتباك وعدم الاستقرار في السوق المحلية. دون أن ننسى التأثيرات السلبية لنظام المحاصصة، حيث تسلمت شخصيات غير كفوءة مسؤولية إدارة مؤسسات اقتصادية مهمة.
وقد لا يبدو غريبا أن الأزمة السياسية الأخيرة التي يشهدها البلد والتقاطعات التي تشهدها تقف وراءها أسباب اقتصادية بحتة. اندلعت بسبب عقود النفط مع شركة اكسون موبيل الأميركية.
الحال نفسه ينطبق على السياسة الخارجية، فحجم التبادل التجاري بين العراق وإيران مثلا يبلغ حوالي سبعة مليارات دولار سنويا، وهو رقم كبير اجدا إذا ما عرفنا أن إيران تعاني من حصار اقتصادي فرضته الدول الكبرى بأسباب تتعلق ببرنامجها النووي، لكن حكومتنا لم تفكر باستغلال ملف التبادل التجاري وحاجة إيران إليه في الوقت الراهن للضغط عليها، في حل مشكلة المياه مثلا، وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تضمن حصة عادلة للدول المتشاطئة، انطلاقا من مبدأ المنفعة المتبادلة، وتوظيف الاقتصاد لخدمة قضاياها السياسية. كما احتفظت الحكومة بكثير من الملفات الاقتصادية العالقة مع دول الجوار لم تفكر بحسمها إلا مع اقتراب موعد عقد القمة الأخيرة لضمان مشاركة ممثلي تلك الدول في إعمال القمة، مثل قضية الحوالات الصفراء مع مصر وملف الديون وترسيم الحدود مع الكويت.
من هنا نجد أن قوة الاقتصاد هي المؤثر الأكبر على دوافع السياسة، فالازدهار الاقتصادي يساعد على تحقيق استقرار سياسي والعكس هو الصحيح أيضا. فثورات الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية، كان العامل الاقتصادي سببا مباشرا في اندلاعها لازدياد معدلات الفقر والبطالة وتركز الثروات بأيدي فئة قليلة، وكان من ابرز نتائجها تغيير الأنظمة السياسية فيها.

> تم اخضاع المؤسسات الاقتصادية الى المنظومة السياسية التي تعاني من أزمات متلاحقة، أسهمت بمجموعها في إعاقة دوران عجلة الاقتصاد، وتسببت في تعطيل تشريع الكثير من القوانين المهمة، مثل قانون النفط والغاز وقانون حماية المستهلك، وتأجيل تطبيق قوانين أخرى تم تشريعها، مثل قانون التعرفة الكمركية، وما نتج عن ذلك في خلق حالة من الفوضى والارتباك وعدم الاستقرار في السوق المحلية. دون ان ننسى التأثيرات السلبية لنظام المحاصصة، حيث تسلمت شخصيات غير كفوءة مسؤولية إدارة مؤسسات اقتصادية مهمة.

عتاب مع نائب شاعر وطلب استعارة!

علي وجيه

ضخامة الرئيس في جلسةٍ ناقشنا فيها إلخ !"...
مسألةً غريبة !...
الأغربُ من هذا ، أن يظهر النائب " الشاعر"، صاحب درجة الدكتوراه في الأدب ! ، علي الشلاه وهو يصرّح في قناة الرشيد التصريح الآتي : " "شارع المتنبي يعد اكبر مقبرة للملكية الفكرية في العالم، لاني اشتري الكتاب من لندن او بيروت بـ ٢٥ $، ويباع في بغداد بـ ٢$".
أجدُ هذا التصريح ، مُستَفِزّاً وبشدّة للكثير من الشباب ، و الشعراء ، والقرّاء ، وسواهم ، لأنّ هذا التصريح يجبرك – بسرعة البرق – على أن تفكّر بين دخلك وبين دخل د.علي الشلاه ، الذي يشتري الكتب ذات سعر الـ ٢٥$ ، بينما هذا الرقم : يجلب لك أكثر من ٧ كتب من مكتبة كريم الحنش ، قدّس الله أنامله التي تنقل الكتب لأحضاننا بأسعار مُناسبة!...
يا زميلي في الشعر ، ويا أيّها النائب عنّي – كمواطن ومثقف – في مجلس النوّاب "رغم عدم مشاركتي بأيّ انتخابات مُنذ أن عبرتُ الـ ١٨ عاماً !] ، قبل أن تتحدّث عن الملكية الفكرية ، و عن وجوب كون الكتب بذات أسعار بيروت ، تذكّر أنّ الكثير من الشباب يأتون إلى المتنبّي بجيوب فارغة ، وبعيون يسيلُ لعابها أمام العناوين المُغرية...
يا زميلي ، الثمانينيّ ، هذا الشهر بقيتُ واقفاً لوقتٍ طويل أمام كتاب د.شاكر لعيبي (تصاويرٌ الإمام علي) دون أن أستطيع شراءه ، لأنّ سعره ببساطة : ٢٥ $ ، أتمنى منك أن تشتريه ، فهو كتابٌ مهم ، وأن تقرأه وتهدي ثواب قراءته لمرتّبي الذي لن يصل لمنتصف الشهر ولو انطبقت السماوات على الأرض !...
انظرْ لجيوب الشباب قبل جيبك ، فالشاب صاحب الجيب الفارغ هو ذاته الشاعر الذي يزور (مرسى) وصاحب مشروع (أنا عراقي أنا أقرأ) وهو نفسه الذي يسيرُ مشياً من شارع المتنبي وصولاً للباب الشرقي عبر شارع الرشيد ! ، الشاب الذي ينظر لمؤلفات نيتشه " ذات الـ ٥ $"كما ينظر محروماً لفخذ امرأة جميلة ، الشاب الذي يمتلئُ كومبيوتره بكتب الكترونية لأنّه لا يمتلكُ ثمنها ورقياً...
وختاماً ، ومن مكتبتكَ الكريمة ، أرغبُ في استعارة الأعمال الشعرية الكاملة للشاعر محمود درويش الصادرة عن دار رياض الريّس بـ ٦ مجلّدات إنْ وجدت ، لأنّ سعرها ١٠٠$ فقط! ، علماً بأنّني – وحقّ والدي – لم أسرق أو "أغلّس" كتاباً من أحد طوال حياتي..!.

العـــــراق الآخـــــر..

نضال يوسف

العراق الآخر موجود على شاشات التلفزيون، وزوايا القنوات الفضائية، وهو عراق خاص في كل تفاصيله، لا يقطنه سوى السياسيين المنتفعين من اضطراب عمل الحكومة ومن خراب البلد، انه عراق التلفزيون والأضواء الخادعة، وهو غير معني بأحوال عراق الناس البسطاء، ولا مهتم بطبيعة المشكلات التي تطحن ملايين العراقيين وتهدد مقومات حياتهم.
خلال الشهرين الماضيين تصاعدت حمى إطلاق الاتهامات بين أطراف السلطة والأطراف المعارضة لسياسة رئيس الوزراء، ووصل التراشق بالتصريحات أشده في ما يتعلق بأزمة سحب الثقة، أو استجواب رئيس الحكومة، حتى بدا الأمر كأنه احتراب داخلي بين الجبهات السياسية.
وفي غمار تلك الحمى لم يخلع أي من السياسيين ثوب الحماسة ليدرك ان ما يجري الآن يخلق جروحاً جديدة ويفتح أبواب الجروح القديمة التي لم تلتئم بعد، وان كل الوعود لم يوفَ بها، واهداف التغيير لم تتحقق، وهناك تحديات عديدة تواجه البلد، الأمر الذي يتطلب وقوف الجميع في صف واحد لمواجهتها.
عراق التلفزيون نجم كل الأزمات بلا منازع، وملتقى النزعات المشبوهة والممارسات الفاشلة، انه الفضاء الرحب الذي يمارس فيه الكثير من السياسيين والمسؤولين الحكوميين هواياتهم، وهو النافذة التي يطلون منها على الناس لتبرير أخطائهم وتغطية فسادهم.
ثمة ما يدعو إلى الاستغراب في عراق التلفزيون.. وثمة ما يثير الاستفزاز ايضاً..
ما يدعو إلى الاستغراب.. ظهور المسؤولين الحكوميين، او نخب حزب السلطة، على شاشات التلفزيون متنكرين للحقائق، ومتلاعبين بالوقائع، بطريقة تزيد من الشكوك بأنهم يعيشون في عراق آخر، وزمن آخر، الأمر الذي يرفع من سقف التوقعات بان ثمة انفصاما حادا بين قاع المجتمع وقمته، إنهم يتحدثون وكأن العراق مثل اليابان في قفزاته العلمية ونظافة مدنه وتنظيم حلقات مجتمعه، ومثل الصين او كوريا الجنوبية في معدلات نمو اقتصادهما، ومثل السويد في احترامها لحقوق الإنسان او انكلترا في نظامها الديمقراطي، يطلون علينا بوجوه صارمة، يتشنجون إذا ما عرضت عليهم أية حقائق تكشف عجز الحكومة، او يسخرون إذا كشفت لهم اية وقائع تظهر فساد المسؤولين فيها.
استغرب أن تطل علينا نائبة من إحدى الفضائيات تمثل قائمة حزب الحكومة، تتحدث في سياق النقاش الدائر حول الازمة السياسية التي سببتها محاولة سحب الثقة من رئيس الوزراء، فتقول إنها قامت بزيارة احد الاقضية على أطراف مدينة بغداد، ووجدت الناس هناك يعيشون في حالة مزرية، بيوتهم من الطين والصفيح ومياه الشرب ملوثة، والكهرباء مفقودة، يعانون من عدم وجود مستوصف صحي، ومدارسهم آيلة للسقوط، ورجالها عاطلون عن العمل، ثم تضيف ما معناه: لكن على الرغم من كل ذلك فإنهم يبحثون عن الاستقرار السياسي!
وما يثير الاستفزاز.. أن نشاهد في عراق التلفزيون من يتحدث عن الأداء العالي لقوى الأمن من اجل حماية المواطنين، او ارتفاع مستوى التعليم والبحث العلمي في البلد، وخضوع المعايير التي تحدد اختصاصات الخريجين من الجامعات لمتطلبات القطاع الصناعي والزراعي والصحي والإداري والاحتياجات الأخرى وبما يساعد على نمو الاقتصاد العراقي، او أن مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة للمواطنين بلغت نسباً قياسية، وان وزارة العدل، وبالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان ووزارة الداخلية، تتابع واقع السجون والمعتقلات العراقية وتراعي الحقوق الإنسانية والقانونية للسجناء وتخلي سبيل كل من لم تثبت عليهم تهم محددة، او أن سبب ارتفاع أسعار الطماطة هو إقبال العراقيين على شرائها ولو قاطعوها لمدة شهر واحد لانخفضت أسعارها!
تباً للعراق الآخر، عراق التلفزيون، انه يضلل الناس ويستفزهم، ويصادر حقوقهم...

> يبدو أن فرسان السياسة العراقية لا يعرفون أن هناك عراقا آخر غير الذي يعيشون فيه، وقد يكون في ظنهم أن الذين أطلقوا اسم العراق على هذه الأرض وشعبها ارتكبوا خطأ تاريخياً فادحاً، ذلك أنهم تمسكوا بمعايير اللغة والدم ووحدة المصير وديموغرافية الأرض فقط، ولم يكن لهم القدرة على استقراء المستقبل بأن عراقاً آخر يمكن أن يولد من رحم الأقدار، يلتقي سادته على مائدة المصالح الشخصية، أو الفئوية، وإفرازات الرؤى الضيقة، خصوصاً حين تخيم عليه أجواء طمس الحقائق وتشويه الوقائع.

شارع للثقافة أم أكبر مقبرة للملكية الفكرية